أسباب استقالة رؤساء وزراء العراق إبان الحكم الملكي 1921–1932 (دراسة تاريخية)

م . عبد الحميد شندي عوان
مديرية تربية محافظة بغداد الرصافة/ 3
وزارة التربية

استلام البحث 2026/5/7م
قبول النشر 2026/7/ 1م

الكلمات المفتاحية: الاستقالة، الوزارة، المعاهدة ، التوازن ، الطبقة السياسية ، المعارضة

الملخص:

تمثلت الحقبة الزمنية من تاريخ العراق الحديث بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918 بأحداث جسام، كإعلان ثورة العشرين التي كانت رداً على الممارسات البريطانية القسرية ضد الشعب العراقي، ونتيجة لذلك تشكلت أول حكومة عراقية مؤقتة أعلنت فيما بعد قيام المملكة العراقية الجديدة ونصب الأمير فيصل ملكاً عليها عام 1921، تميز عهد الملك فيصل الأول (1921-1933) بعدم الاستقرار السياسي وكثرة استقالات رؤساء الوزراء، إذ شهدت هذه الفترة تشكيل ثلاثة عشر وزارة ما عدا الوزارة النقيبية الأولى المؤقتة امتدت حوالي أحدى عشر عاماً كانت الاستقالات نتاج صراع ثلاثي قائم ما بين تطلعات الحركة الوطنية للاستقلال، والمصالح البريطانية (سلطة الانتداب) أو رؤية الملك فيصل الاول التوازنية، لقد كان الملك يتبع سياسية خاصة في حفظ التوازن بين السياسيين العراقيين القائمين على الحكم في العراق، وبين الطبقة السياسية المعارضة، فكان يقرب أقطاب المعارضة حيناً، ويبعدهم حيناً آخر.

أهمية الموضوع:

تأتي أهمية الموضوع لبيان أسباب استقالة وزراء العراق في البحث الموسوم (أسباب استقالة رؤساء وزراء العراق ابان الحكم الملكي 1921-1932 /دراسة تاريخية)؛ وذلك بسبب الاستقالات التي كان يقدمها رؤساء العراق تحريرياً والى أسباب أخرى متعددة أولها الضغوط السياسية التي كانوا يتعرضون لها طيلة مدة حكمهم..

محتوى الدراسة:

احتوت الدراسة على مجموعة مواضيع أولها تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة، وقيام الحكم الملكي 1921، وأقامت نظام ملكي، برلماني، دستوري ينهي الانتداب على العراق، من خلال قيام حكومات وطنية تلبي طموح ومصالح الشعب العراقي، وتطرق البحث إلى الأسباب التي أدت

إلى استقالة رؤساء الوزراء في الحكومات المتعاقبة من (1921-1932)، وركز البحث على الأسباب الحقيقية التي أجبرت رؤساء الوزراء على تقديم استقالتهم إلى الملك فيصل الاول.

مشكلة البحث:

1- بيان أسباب استقالات رؤساء الوزراء في تلك المدة؟

2- هل أن الاستقالات أثرت على الوضع السياسي في البلاد؟

3- هل كانت تلك الاستقالات حقيقية أم تحت الضغوط الوطنية أو البريطانية أو من جهة الملك فيصل الاول؟

4- هل أن موضوع المعاهدات له التأثير الكبير في حمل بعض رؤساء الوزراء على الاستقالة؟

منهجية البحث:

اعتمد البحث الموسوم (أسباب استقالة رؤساء وزراء العراق ابان الحكم الملكي 1921-1932 /دراسة تاريخية) على كتابة المنهج التاريخي من خلال شرح وبيان الأسباب الحقيقية لاستقالة وزراء العراق في المدة المذكورة فضلا عن التحديات الداخلية والخارجية التي تعرض لها النظام السياسي في العراق في أثناء الحكم الملكي .

المقدمة:

كانت ثورة العشرين نقطة تحول كبيرة في مسيرة العراق والعراقيين، فهي رغم عدم تكافؤ الطرفين إلا أنها استطاعت أن تحقق شيئاً ليس بالقليل، فمن النتائج المهمة التي تمخضت عنها الثورة هي تنظيم العلاقات العراقية البريطانية (العكيدي، 2011، صفحة 48)، إذ بات واضحا لبريطانيا أن سياسة الحكم المباشر لم تجد نفعا بعد تعرضها إلى خسائر مادية وبشرية جسيمة، ولهذا أسندت الحكومة البريطانية للسير برسي كوكس مهمة إنشاء حكومة وطنية مؤقتة في العراق تضم وزراء عراقيين بإشراف بريطانيا لإنهاء الإدارة العسكرية البريطانية على العراق (البديري، 2011، صفحة 16)، وجعل أولى اهتمامات الوزارة الجديدة تهدئة البلاد وإعلان العفو العام، وسن قانون للانتخابات، وإعادة الضباط العراقيين الموجودين في سورية وتشكيل جيش عراقي لاستيعابهم من أجل إنهاء معارضتهم للوجود البريطاني (السمر، 2012، صفحة 94).

لذا قرر تكليف عبد الرحمن الكيلاني* (الورد، 1984، صفحة 295) نقيب أشراف بغداد، بتشكيل هذه الحكومة لما له من منزلة اجتماعية لدى الناس ومركز ديني، فوافق الكيلاني على تشكيل الحكومة، وألفها بمعرفة برسي كوكس يوم 25 تشرين الأول 1920 (شاكر، 1992، صفحة 45).

تألفت الحكومة الجديدة والتي أطلق عليها (الحكومة المؤقتة) من ثمانية وزراء أصليين مع عشرة وزراء دولة ومستشارين بريطانيين للوزراء العرب الأصليين (كوكيس و دوبس، 1951،

---

* عبد الرحمن النقيب: (هو السيد عبد الرحمن الكيلاني، نقيب الإشراف الطالبيين في بغداد، إبن السيد علي من الأسرة الكيلانية، الذي ترأس الحكومة العراقية الانتقالية التي أنشأها السير برسي كوكس في 27 تشرين الأول 1920، وبعدها ترأس رئاسة الوزراء مرتين، كان يتولى الأوقاف الكيلانية داخل العراق وخارجه، وكان مجلسه محفلاً سياسياً يفرع اليه رجالات الدولة وأقطاب البلاد لإدارة كفة البلد وحفظ توازنه السياسي له عدة مؤلفات، توفي عام 1926 ودفن في غرفة في الحضرة الكيلانية.

الصفحات 45-47)، ورغم شكلية هذه الحكومة والظروف التي أحاطت بتأليفها، إلا أنه يمكن القول أنها تعد أول حكومة عراقية وطنية في تاريخ العراق (الطائي، 2002، صفحة 21).

ظهرت الحاجة إلى حاكم عربي يترأس الدولة العراقية، ويعمل على تنظيم العلاقات العراقية البريطانية الجديدة، وورد في المحافل الثقافية والسياسية أسماء عدد من المرشحين لرئاسة الدولة مثل الأمير عبد الله، ونقيب بغداد السيد عبد الرحمن الكيلاني، ونقيب البصرة السيد طالب باشا، والشيخ خزعل حاكم المحمرة، غير أن الدعاية للمرشحين سرعان ما أشتدت لصالح أحد أنجال الشريف حسين ملك الحجاز بتأثير بعض البريطانيين، وبتأثير ضباط الجيش العربي الشريفي الذين عادوا إلى العراق، فضلا عن تأثير الأوساط الشعبية في البلاد (طربين، 2007، صفحة 445)، ومالت الدعاية لفيصل* (الريحاني، 2021، الصفحات 11-22) وهناك مجموعة من العوامل جعلت من فيصل المرشح الافضل في نظر البريطانيين للقيادة مثل ذلك صلاته الحسنة مع بريطانيا إذ يستطيع أن يدير العراق بارتباط وثيق معها على أفضل وجه وأفضل من أي عربي آخر، ولأن بإمكانه أن يتحول دينيا إلى ملتقى الطوائف، وبسبب عدم اتفاقه مع البلاشفة (عبد اللطيف، 1990، صفحة 34).

في الوقت الذي كانت البلاد العراقية تغلي بالاضطرابات الداخلية والاتجاهات الفكرية قررت الحكومة البريطانية في لندن عقد مؤتمر في القاهرة 12 مارس 1921م يحضره الممثلون البريطانيون في بلدان الشرق ومن جملتها العراق، حضر المؤتمر وفد كبير من العراق، ضم معظم الموظفين ذوي المناصب العليا والضباط البريطانيين، فضلاً عن وزيرين عراقيين (سلغليت، 2019، الصفحات 86-89).

بعد استعراض الأسماء المرشحة كافة لاستلام منصب عرش العراق والذين طرحت أسماؤهم على طاولة المؤتمر، أعلن وزير المستعمرات البريطاني تشرشل أن المرشح الأكبر حظا في عرش العراق هو الأمير الهاشمي فيصل حيث قال في معرض دعمه لترشيح فيصل ((أن فيصلا من بيت رفيع وأنه ابن الملك حسين شريف مكة المكرمة لذلك نال دعم وموافقة الحكومة البريطانية في ترشيحه على عرش العراق)) (كورية، 1998، صفحة 14. 15).

لم يشأ فيصل أن يصور بصورة من وصل إلى الحكم على أسنة الرماح البريطانية ففضل إجراء استفتاء للشعب العراقي على شخصه، وأن تحدد علاقات العراق مع بريطانيا بمعاهدة تحالف وقد تدخلت السلطات البريطانية للتأثير على عملية الاستفتاء الذي جاء في صالح فيصل بنسبة بلغت 96%، وتمت مبايعة مجلس الوزراء للأمير فيصل في 11 تموز 1921، وفي يوم 23 آب 1921م توج في بغداد ملكا على العراق، وعندئذ قام الملك والقى خطاباً بليغاً

---

* فيصل الأول: (1883-1933) نجل الملك حسين ملك الحجاز، ولد بمدينة الطائف، وعندما دعي والده إلى الاستانة للإقامة بها عام 1894م كان قد اصطحبه معه هو وأنجاله علي وعبد الله، ودرس هناك العلوم الدينية والعربية واللغة العثمانية وسائر العلوم والآداب، وعند تعيين حسين شريفا لمكة وأمير للحجاز عام 1909م عاد فيصل الاول إلى الديار مع أبيه، وفي سنة 1916م رفع علم الثورة في الحجاز وتولى قيادة الجيش الشمالي، كما حارب إلى جانب القوات البريطانية بقيادة الجنرال اللمبي، وفي 1918وم دخل دمشق على رأس الجيش العربي، وخرج منها عقب وقوع معركة ميسلون 25 تموز 1920.

ابتهله بشكر العراق لمبايعته مبايعة حرة، ثم شكر بريطانيا، والحكومة المؤقتة، والمندوب السامي، ثم عرج على أوضاع العراق وبعد ذلك أشار إلى حاجة البلاد إلى بريطانيا، ثم وعد في الإسراع بانتخاب المجلس التأسيسي الذي سيضع للبلاد دستورها، ويصدق على المعاهدة التي ستعقد بين العراق وبريطانيا وأختتم خطابه التاريخي هذا بقوله ((فان الاتحاد والتضامن، وإلى الرؤية والتبصر وإلى العلم والعمل ادعو أمتي)) (البزاز، 1954، صفحة 59).

لقد واجهت فيصل الاول عدة مشكلات كان عليه حلها، من أهمها:

1- محاولة صهر المجموعات والطوائف العرقية والمذهبية التي كان يتكون منها الشعب العراقي كالشيعة والأكراد، والمسيح، والشبك، وتكوين هوية وطنية من هذه العناصر (النفيسي، 1973، الصفحات 180-183).
2- تحقيق الاستقلال للعراق وإحلال معاهدة محل نظام الانتداب الذي كان يكرهه الشعب العراقي مع تجنب المواجهة مع بريطانيا ومحاولة التوفيق بين أماني البلاد وإمكانيتها والمصالح البريطانية (كاشف الغطاء، 1988، صفحة 82).

المبحث الاول: رؤساء وزراء العراق وأسباب استقالاتهم الرسمية (23 تشرين الثاني 1920 ولغاية 16 تشرين الثاني 1923):

أولا: عبد الرحمن النقيب (23 تشرين الثاني 1920 واستقالة 23 آب 1921) (الحكومة المؤقتة):

قدم عبد الرحمن النقيب استقالته من الوزارة التي سميت بالوزارة النقيبية الأولى عند تنصيب الأمير فيصل في 23 آب 1921 كما مر ذكره، وسيراً على التقاليد الدستورية المتبعة عند أعتلاء ملك على العرش، قدم النقيب وبصورة رسمية إلى جلالة الملك فيصل استقالة حكومته بالنص الآتي ((يا صاحب الجلالة أن الأصول المرعية في الحكومات الدستورية تقضي بانسحاب هيأة الوزارة عن العمل عند حدوث تجدد في شكل الحكومة، ولما كان تبوء جلالتكم عرش العراق وضرورة تأليف حكومة دستورية دائمة هما تجددان مباركان، قد انسحبت مع رفقائي الوزراء من مباشرة أعمال مجلس الوزراء ولذلك بادرت بعرض الكيفية على أعتاب جلالتكم والأمر لجلالتكم)) وافق الملك الفيصل على كتاب الاستقالة وكلفه بتشكيل وزارة جديدة تألفت في 12 أيلول 1921 (الحسني، 1992، الصفحات 451-452).

ثانيا: الوزارة النقيبية الثانية (12 أيلول 1921 واستقالة في 19 آب 1922).

عرضت بريطانيا عام 1922 على حكومة عبد الرحمن النقيب الثانية مسودة معاهدة لتنظيم الأسس التي ستقوم عليها العلاقات بين البلدين سميت المعاهدة البريطانية العراقية 1922 (المعاهدة العراقية الانكليزية، 1926)، وقد جاءت المسودة مقيدة لصلاحيات الملك وسلبته السلطة، وفي 25 تموز 1922 قرر مجلس الوزراء قبول المعاهدة على أن تصادق من قبل العراق وبريطانيا، بعد قبولها في المجلس التأسيسي، قوبلت المعاهدة بهجوم من قبل الصحافة العراقية، وعارضها بعض شيوخ العشائر ورفعوا عرائض إلى البلاط ودار الاعتماد البريطاني

ورئيس الحكومة عبد الرحمن النقيب، وقام الوطنيون بمظاهرات صاخبة ضد الاتفاقية، وقد استخدم المندوب السامي القوة ضد المشاركين في التظاهرات، وقام بنفي المحرضين لخارج البلاد، وأيضاً بحل الأحزاب الوطنية وبسبب هذه الاحداث فقد استقال اغلب وزراء الحكومة، إضافة إلى وقوف الملك فيصل الاول مع الوطنيين بصورة غير مباشرة (لحمر و زلاص، 2016، الصفحات 22-23).

يبدو أن رئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب، ادرك خطورة الازمة التي نشبت بين الملك وبين المعتمد البريطاني في العراق، من أجل الوزارة القائمة، فرفع إلى الملك فيصل الاول كتاب استقالته الآتي ((بناء على استقالة أكثر الوزراء رأيت من الواجب جرياً على الأصول الدستورية، بأن أرفع استقالتي إلى سدتكم الملكية والأمر لوليه))، كتب في بغداد 19 آب 1922 (الحسني، احداث عاصرتها، 1992، الصفحات 80-81).

ثالثا: الوزارة النقيبية الثالثة (30 أيلول 1922 استقالة 16 تشرين الثاني 1922):

لم يكن الملك فيصل الاول راغباً في أبعاد عبد الرحمن النقيب عن قيادة البلاد لذلك كلفة مرة ثالثة بتشكيل وزارة جديدة، شكلها في 30 أيلول 1922، لكنها لم تستمر طويلاً ففي 17 من تشرين الثاني 1922 قدمت الوزارة استقالتها على أثر أشتداد حركة مقاطعة الانتخابات، الذي دعى اليها العلماء بفتاويهم، وكان هذا قد آل من قبل استقالة وزير الداخلية في 8/تشرين الثاني/1922، بعد أن طلب إلى مجلس الوزراء الموافقة على اتخاذ تدابير مشددة وتمشية الانتخابات بالقوة، فلم يؤيده المجلس في طلبه (المس بيل، 2003، صفحة 528).

وكان عبد الرحمن النقيب قد شعر أنه لم يستطيع ما كلف من أجله هو اجراء الانتخابات والتوقيع على المعاهدة، فقرر ترك السياسة وموبقاتها بصورة نهائية، ففي 16 تشرين الثاني 1922 قدم استقالته لأسباب صحية كما عبر عنها النقيب في كتاب الاستقالة الموجة للملك ((بناء على ما أجده من التعب في وجودي بصورة تمنعني عن الاستمرار في رؤية أمور رئاسة الوزارة، فلهذا تجاسرت بتقديم هذه العريضة، راجياً بها اسعاف طلبي بالانسحاب من الرئاسة المشار اليها، والأمر والإرادة لجلالتكم أولاً وأخراً)) فوافق عليها الملك في نفس اليوم (الحسني، احداث عاصرتها، 1992، صفحة 101).

يتضح مما تقدم ان الاستقالات اختلفت في أسبابها وحسب ظروف المرحلة فالأولى كانت بعد تتويج فيصل ملكاً على العراق وهذا حسب العرف الدستوري يقتضي بأن يقدم رئيس الوزراء استقالته، أما الثانية فهو الخلاف الذي حصل بين الوزراء مما دفع عدد منهم إلى تقديم استقالتهم، وحسب اللوائح فانه لا بد أن يقدم رئيس الوزراء استقالته حكومته، ولكن الثالثة أختلفت عن ذلك فكانت الشيخوخة والحالة الصحية سبب في تقديم الاستقالة وأبتعد بعدها عن العمل السياسي.

رابعا: الوزارة السعدونية الأولى (18 تشرين الثاني واستقالة في 15 تشرين الثاني 1923):

كلف الملك فيصل الاول بعد أن قبل استقالة النقيب في 18 تشرين الثاني 1922 عبد المحسن السعدون* (بصري، 2005، الصفحات 75-82) بتشكيل وزارة جديدة، أتم السعدون أجراء الانتخابات للمجلس التأسيسي فقد كانت الانتخابات تعني الشيء الكثير بالنسبة لبريطانيا، وحاز على رضا الحكومة البريطانية الذي كان مصحوباً بشعور الحكومة البريطانية بتعنت السعدون في القضايا الاقتصادية التي تهم بريطانيا في العراق، فاستقالة وزارته يعني بالنسبة لبريطانيا الأمل بأن تأتي وزارة أكثر تساهلاً في القضايا الاقتصادية المعلقة بينها وبين العراق، أما الأمور التي دفعت الملك فيصل الاول للتعجيل في استقالة الوزارة هي مناقشات لائحة القانون الأساسي، التي سعت إلى تقليص صلاحيات الملك، وكذلك سعى الملك أعادة رجال الدين إلى العراق بعد نفيهم من قبل وزارة السعدون، أما الوسيلة التي أتبعها الملك في حمل الوزارة على الاستقالة، فكانت باستغلال استمرار الازمة الاقتصادية كخير وسيلة لاحراج موقف الوزارة، التي وعدت في منهاجها بأنها ستصرف جل اهتمامها لحل الازمة المالية، وأن الوزارة لم توفق لحل تلك الازمة (محمد، 1990، الصفحات 125-132).

أن أوضاع العراق السياسية والاقتصادية وما رافقها من توتر في الشارع العراقي بشأن المعاهدة العراقية – البريطانية لعام 1922 فقد دفعت عبد المحسن السعدون إلى تقديم استقالته بكتاب ارسله إلى الملك في 15 تشرين الثاني 1923 جاء فيه: ((أن المذكرات التي جرت بين يدي جلالتكم بالأمس 14 تشرين الثاني 1923 لقد وضحت عدم امكان الدوام على العمل، فاسترحم قبول استقالتي وارجو دوام توجيهاتكم الجليلة الملكية وعلى كل حال الأمر لجلالتكم سيدي))، وقد تم قبول الاستقالة بنفس اليوم، وكلف بإدارة الوزارة لحين تأليف وزارة جديدة (الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، 1965، الصفحات 145-146).

يتضح مما تقدم أن سبب استقالة السعدون بسبب الخلافات حول الانتخابات والمجلس التأسيسي، وتصادمه مع المعارضة الدينية والوطنية وكذلك اختلافه مع البريطانيين والملك فيصل الاول في الأمور الاقتصادية.

المبحث الثاني: رؤساء وزراء العراق وأسباب استقالتهم الرسمية (28 تشرين الثاني 1923 ولغاية 8 كانون الثاني 1928):

أولا: الوزارة العسكرية الأولى (25 تشرين الثاني 1923 واستقالة 2 آب 1924):

من الملاحظ ان الملك لم يعيد تكليف عبد المحسن السعدون بتشكيل الحكومة الجديدة كما فعلها مع عبد الرحمن النقيب، وانما اوكل المهمة الى من كان معه في الحجاز يقاتل

---

* عبد المحسن السعدون: (1879-1929): ينتمي السعدون الى أسرة تعد من الاشراف جاءت الى العراق من الحجاز في أوائل القرن السادس عشر الميلادي، ولد في الناصرية سنة 1879، انتمى إلى المدرسة الحربية في اسطنبول وتخرج منها برتبة ملازم ثاني 1899، وكذلك نائباً ورئيساً للمجلس النواب، كما تقلد رئاسة الوزراء أربع مرات ، حتى انتحاره في بغداد في 13 تشرين الثاني 1929، لقد أبتدأ بالصداقة مع البريطانيين، ساعياً إلى التفاهم والتآزر من أجل مصالح العراق، وسار في هذا الطريق لأنه رأى البلاد تحتاج إلى ذلك، ما دام كيانها مهدداً من قبل البريطانيين.

الاتراك عند اندلاع الثورة العربية الكبرى 1916 الا وهو جعفر العسكري* (المطبعي، 1990، صفحة 42)، تألفت الوزارة العسكرية الاولى في 26 تشرين الثاني 1923، وقد حسمت موضوع معاهدة 1922 بشكل نهائي، ثم اتمت الانتخابات للمجلس التأسيسي في يوم 27 آذار1924، واستحصلت مصادقة المجلس على دستور المملكة وقانون مجلس النواب، ثم استقالة حسب البرتوكول الدستوري بعد إنجازها لتلك المهمات (الادهمي، 2009، الصفحات 125-132).

بعد أن أتم جعفر العسكري هذه المهام قدم استقالته إلى الملك في 2 آب 1924 وجاء فيها ((أتقدم للسدة الملكية مسترحماً قبول استقالتي من منصب رئاسة الوزراء لحكومة جلالتكم شاكراً ما أوليتموه من الثقة والعطف، ومؤكداً عبوديتي وأخلاصي لعرشكم، وخاضعاً لأوامركم في جميع الأحوال مولاي)) فوافق الملك على هذه الاستقالة بنفس اليوم (الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، 1965، الصفحات 194-195).

ثانيا: الوزارة الهاشمية الأولى (12 آب 1924 واستقالة 21 حزيران 1925):

كلف الملك فيصل الاول شخصية قيادية لا تقل كفائتها عن جعفر العسكري وهو ياسين الهاشمي* (العامري، 2011، الصفحات 48-51) قبل بالتكليف وشكل وزارته في 2 آب 1924، وكان الهاشمي على رأس المعارضة في المجلس التأسيسي، وترأس لجنة تدقيق المعاهدة العراقية – البريطانية وعارضها باعتبارها مجحفة بحق العراق، وقد واجهت وزارة الهاشمي مشاكل على المستويين الداخلي والخارجي، فقد تمرد الاكراد في الشمال، ولواء المنتفق في الجنوب، مما اضطرت الدولة بأخضاع المتمردين إلى سلطة الدولة بواسطة الحملات العسكرية أما التحدي الكبير الذي واجه الحكومة والملك فيصل الاول هو قضية أحتمال ضياع الموصل الشمالية الغنية بالمصادر الطبيعية إلى تركيا، ففي تلك الفترة بدأ البريطانيون يدركون الحجم الهائل لمخزون النفط في شمال العراق وضرورة السيطرة عليه، وهكذا احيلت قضية الموصل إلى عصبة الأمم لحلها فشكلت لجنة خاضعة كلياً للنفوذ البريطاني وقررت اللجنة ادماج الموصل مع مساحة العراق يتوقف على قبول العراق اتفاقية نفط تمليها بريطانيا حسب مصالحها، وهكذا وجدت وزارة ياسين الهاشمي نفسها امام تهديد سافر، أما المصادقة على اتفاقية النفط وأما

---

* جعفر العسكري: (1885-1936) ولد جعفر مصطفى في بغداد سنة 1885، وكان أبوه ضابط في الجيش العثماني، وكان عسكرياً موضع ثقة القيادة العثمانية، رقي إلى رتبة مقدم خلال المعارك، انضم إلى الثورة العربية في آذار 1917، أول وزير دفاع عراقي في الحكومة التي شكلها عبد الرحمن النقيب سنة 1920، وكان من أوائل المؤسسين للجيش العراقي، وكذلك اصبح نائباً في عدت دورات، واستوزر اكثر من وزارة في الحكومات العراقية، ثم تكليفه في رئاسة الوزارة الأولى عام 1923، ثم في الوزارة الثانية عام 1926، وعندما حدث انقلاب بكر صدقي عام 1936، تصدى له وقتل أثناء الاشتباكات.

* ياسين الهاشمي (1884-1937): هو ياسين حلمي بن السيد سلمان بن ياسين الهاشمي، ولد أواخر عام 1884 في محلة البارودية في بغداد، في العام 1899 التحق بالمدرسة العسكرية في إسطنبول، تتخرج فيها برتبة ملازم، شغل مناصب عسكرية وإدارية ومنح رتبة فريق في الجيش العراقي، وتقلد مناصب وزارية ست مرات وكلف بتشكيل وزارتين وانتخب عدت مرات في مجلس النواب ، وتزعم الهاشمي المعارضة ضد معاهدة 1930 سافر إلى بيروت وأقام فيها حتى وفاته في 21 كانون الثاني 1937 ونقل جثمانه إلى دمشق ودفن في الجامع الاموي إلى جنب صلاح الدين الأيوبي.

ضياع ولاية الموصل، وتحت تلك الضغوط تم توقيع اتفاقية النفط مع شركة النفط التركية المدعومة من بريطانيا، وأيضاً الذي عجل في استقالة الوزارة هو توقيع المعاهدة الثلاثية بين العراق وبريطانيا وتركيا فرفضت المعارضة والصحافة وشجبت المعاهدة لأنها جعلت نفط العراق تحت هيمنة بريطانيا، وقد استقالة ثلاثة وزراء من وزارة الهاشمي بعد اطلاعهم على مسودة المعاهدة (زكي، 2011، الصفحات 93-98).

وخلال حكومته استطاع إتمام اجراء اول انتخابات لمجلس النواب، وقد تعددت الأسباب التي أدت إلى استقالة الهاشمي منها ضعف الانسجام الوزاري ورغبة الملك في استقالة الوزارة واصطدم الهاشمي بالمعتمد السامي وفشل الوزارة في تطبيق منهاجها كاملاً، وبما ان الحدث الأكبر هو التئام مجلس النواب فلا بد لياسين الهاشمي أن يقدم استقالته للملك 21 حزيران 1925 وجاء فيها ((أرى من واجب الأخلاص أن التمس من جلالتكم قبول استقالتي، وأني في هذه الفرصة أتقدم إلى أعتاب مولاي بالشكر التام، لما أولاني وزملائي، من العطف والمؤازرة أثناء قيامي بأعباء إدارة المملكة، وابتهل اليه تعالى ان يؤيد جلالتكم بتوفيقهُ في كل الأمور والأحوال)) (الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، 1965، صفحة 224).

ثالثا: الوزارة السعدونية الثانية (26 حزيران 1925 واستقالة 1 تشرين الثاني 1926):

من الواضح بأن المكانة السياسية التي يتمتع بها عبد المحسن السعدون قد دفعت الملك إلى إعادة تكليفه مرة أخرى لتشكيل الوزارة الثانية التي رأت النور في 26 حزيران 1926، وفي عهد هذه الوزارة عقدة المعاهدة العراقية – البريطانية لعام 1926 (معاهدة، 1930)، والتي استطاعت فيها الحكومة أن تحافظ على عراقية مدينة الموصل، أن من أهم أسباب استقالة وزارة عبد المحسن السعدون الثانية، هو أن الأكثرية البرلمانية التي كانت يتمتع بها حزب التقدم برئاسة السعدون في مجلس النواب أخذت تتضاءل بعد تصديق معاهدة 1926، فقد توالت استقالات وانشقاقات نواب حزب التقدم بعد ردود الفعل التي سيرت تجاه المعاهدة وطريقة تصديقها، فقدم السعدون استقالته إلى الملك، جاء في كتاب استقالته ((بأن الحكومة غير مستندة إلى أكثرية في المجلس، ولما كانت توجد لوائح وامور هامة يجب عرضها على مجلس الأمة في دورته الثانية فأنه مضطر إلى تقديم الاستقالة لأن وزارته لا تستطيع تحقيق تلك الأمور بالأقلية التي تؤيديها في المجلس))، لقد برهنت الأحداث التي أعقبت استقالة السعدون بأن الملك فيصل الاول لم يعد متمسكاً ببقاء السعدون في مركزه إذ لم يحاول أقناعه بالعدول من الاستقالة مثلما فعل خلال مفاوضات معاهدة 1926 بل نراه يقبل استقالة السعدون دونما أي تردد أو استفسار إذ لم يطلب منه سوى ((أن يستمر مؤقتاً على تدوير شؤون الحكومة إلى أن يقر رأيه على الوزارة الجديدة)) (عبد الله، 1988، الصفحات 239-240).

رابعا: الوزارة العسكرية الثانية (21 تشرين الثاني 1926 واستقالة 8 كانون الثاني 1928):

يبدو أن الملك لم يكن يرغب بمنح ثقته إلى شخصية سياسية جديدة لذلك أعاد تكليف جعفر العسكري، إذ قبل الأخير هذا التكليف وشكل الحكومة في 21 تشرين الثاني 1926، وكان عهد حكومته حافلاً بالمنجزات المهمة واهمها معاهدة 1927، التي كان الهدف منها تعديل المعاهدات السابقة والسعي لأدخال العراق في عصبة الأمم ورغم المصادقة على المعاهدة من قبل

الحكومة الا ان البرلمان رفضها جملة وتفصيلاً، وكانت هذه المعاهدة قد تم توقيعها في لندن من قبل جعفر العسكري، واعتبرت مخيبة للآمال، ولذلك فإن موقف الوزارة امام المعارضة أصبح ضعيفاً، كما ان وزيرين من وزارته كانا قد قدما استقالتهما قبل عودة العسكري، وهذا ما زاد في ضعف الوزارة، وأسهم في تفكك قوة الائتلاف الوزاري، فاضطر العسكري إلى تقديم استقالته إلى الملك في 8 من كانون الثاني 1928، وقد قبلها الملك في الحال، إذ أراد أن يشعر بريطانيا أن المعاهدة كانت قاسية إلى الحد الذي أدت إلى سقوط الوزارة وجاء في كتاب الاستقالة (محمد، 1987، الصفحات 130-131).

((بعد عرض واجب الاحترام والتعظيم، لما تسلمت وزملائي تبعة شؤون البلاد، نشرنا للرأي العام منهاج الوزارة، وقد أطلع عليه مجلس الأمة، ومنح الوزارة ثقته بالاجماع، تضمن المنهاج أن مما ترمي اليه الوزارة (التعاون مع حليفتنا حكومة بريطانية العظمى ليتولى العراق المسؤوليات المتحتمة عليه، بصفة كونه دولة مستقلة، ولتسهيل دخوله عصبة الأمم بأسرع وقت) لذلك واصلت وزملائي العمل تحت الظروف الصعبة التي تعلمونها جلالتكم، ولكن طرأت في بحر هذه المدة حوادث عديدة أثرت على سير بعض الأعمال التي كنا نعتقد بوجوب تنفيذها لصالح البلاد، ولما عدت إلى بغداد، وجدت أن وزيري الداخلية والمالية مستقيلين، فرأيت أن هذه الاستقالة لا تخلو من التأثيرات على الأساس الذي تألفت بموجبه الوزارة التي أرأسها، لذلك رأيت من المصلحة ان ارفع الى جلالتكم استقالتي راجيا التفضل بقبولها...) (الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، 1965، الصفحات 142-143).

المبحث الثالث: رؤساء وزراء العراق وأسباب استقالتهم الرسمية: (14 كانون الثاني ولغاية 19 آذار 1930)

أولا: الوزارة السعدونية الثالثة (14 كانون الثاني 1928 واستقالة 20 كانون الثاني 1929):

اعتقد الملك أن أفضل شخصية من بعد جعفر العسكري هو عبد المحسن السعدون لذلك كلفه بتشكيل الوزارة للمرة الثالثة، إذ تشكلت في 14 كانون الثاني 1928، وكان أول اجراء له هو حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة من أجل أن يأتي بأغلبية لتمرير المعاهدة، كان العراق يعد بأزمة سياسية حادة قامت بينه وبين الحكومة البريطانية سببها اختلاف وجهتي النظر بشأن تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية اللتين الحقتا بمعاهدة 1922، واللتين كانتا تثقلان كاهل العراق بالتزاماتهما، وكان من المقرر التصديق على المعاهدة الجديدة التي وقعها جعفر العسكري، إلا أن تصدي العناصر الوطنية من المعارضة العراقية لها، حمل بريطانيا على صرف النظر عنها، وظلت بريطانيا تماطل في تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية المنوه عنهما، مما اضطرت وزارة السعدون الثالثة إلى الاستقالة في 20 كانون الثاني 1929 بعد رفض المندوب السامي البريطاني السير هنري دوبس مقترحات مجلس الوزراء بشأن هاتين الاتفاقيتين، وقد سبب هذا الخلاف السياسي آنذاك أزمة وزارية استمرت حتى 28 نيسان 1929، وكان الملك فيصل الاول يرغب في اطالتها لأحراج الموقف المتعنت للمندوب السامي، مما نتج عنه استدعاء هذا المندوب إلى بريطانيا وتعيين السير كلبرت كلايتن خلفاً عنه (العراق في الوثائق البريطانية، 1989، صفحة 16).

وقد بقي السعدون لبضعة شهور كقائم بأعمال رئيس الوزراء ويعود السبب في ذلك بمعظمه إلى أن قليلاً من السياسيين كانوا يرغبون بتولي منصب كان النجاح في تنفيذ مهامه أمراً شبه مستحيل (تريب، 2006، صفحة 106).

وتحت تلك الضغوط قدم السعدون استقالته ووضح فيها الأسباب وأيضاً عللها باعتلال صحته ((سيدي صاحب الجلالة ابتدأت الوزارة المفاوضات مع ممثلي الحكومة البريطانية وهي واثقة بالنجاح اعتمادا على ما سبق لحكومة صاحب الجلالة البريطانية من الوعود بأنها ستنظر في تعديل الاتفاقيتين ... أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أبدت تصلب شديدا ولم توافق على تلك الاقتراحات فانتهت المفاوضات بالفشل التام وقد شعرت الوزارة من جراء ذلك بقسط كبير من اليأس والخيبة، واصبح موقفها حرجا جدا، قد أبدت الحكومة البريطانية أنه لما كانت التعديلات لم تفض إلى اتفاق بين الفريقين فأنها لا تلح على ما أبرم في معاهدة 1927، كما انها مستعدة لتمديد اجل الترتيبات الحالية والاستمرار على أساس الوثائق المعمول بها الآن اعراب الامة على مختلف طبقاتها عدم الارتياح لها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ان حالتي الصحية لا تسمح لي بالاستمرار على إدارة أمور الحكومة وأراني مضطراً الى الاعتزال طلبياً للاستراحة، لا ترى الوزارة ان العمل بهذا الاقتراح يعني توقيف سير البلاد نحو التقدم المنشود إلى اجل تسمح أي بناء على ما تقدم بيانه من الأسباب اتشرف بأن ارفع إلى سدتكم العلية استقالتي ملتمساً اصدار أمر جلالتكم بقبولها ...)) (الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، 1965، الصفحات 212-213).

ثانيا: وزارة توفيق السويدي (28 نيسان 1929 واستقالة 19 أيلول 1929):

لم يتم اختيار رئيس وزراء جديد من لدن الملك وانما طلب من عبد المحسن السعدون الاستمرار بتمشية أمور الوزارة كما سبق ذكره لحين تكليف وزارة جديدة وقد استمر عبد المحسن السعدون بأمور الوزارة لحين تكليف الملك فيصل الاول توفيق السويدي* (العامري ر.، 2014، الصفحات 31-63) بتشكيل الوزارة، اعرب عن امتنانه لهذا التكليف وشكل حكومته في 28 نيسان 1929، غير ان حكومته لم تستمر سوى أربعة أشهر بسبب التوترات الداخلية وخاصة بشأن المفاوضات مع الحكومة البريطانية، إذ أن الملك فيصل الاول كان يدعم المعارضة ضد حكومة توفيق السويدي، ويتحين الفرص لحملها على الاستقالة متذرعاً بحجج مختلفة منها تسرب خبر إقدام الحكومة على تعديل التعرفة الكمركية وتغيير نسبتها على الشاي والسكر إلى السوق، مما دفع كثير من التجار إلى شراء السكر والشاي بكميات بأمل الاستفادة وتحقيق الأرباح مما عرض وزارة السويدي إلى حملة شديدة في البرلمان والصحافة أسأت إلى سمعتها ومست نزاهتها (العمري، 2008، صفحة 25).

---

* توفيق السويدي: ولد في بغداد 1892، ينسب إلى عائلة عباسية شهيرة في بغداد تعرف بآل السويدي، شغل وظائف ومناصب إدارية مهمة، ومثل العراق في الكثير من المؤتمرات الدولية، شكل توفيق السويدي ثلاث وزارات وشغل عدت وظائف في الحكومات العراقية، وفي عام 1962 سافر إلى لبنان واقام فيها حتى وفاته في بيروت في 15 تشرين الأول 1968 ونقل جثمانه إلى بغداد ودفن في مقبرة عائلته.

لقد كان هم المعارضة منصرفاً نحو تهديم الوزارة، فكل قضية تتعلق بالسياسة العليا والمسائل الدستورية والمعاهدة، وغير ذلك من الأمور المهمة لا تلفت النظر بقدر ما تلفتهُ الاشاعات والتحرضات بما يوجب الامتعاض لدى الملك ويزيد من توجسه من وجود الوزارة واستمرارها في الحكم (السويدي، 2010، صفحة 153)، لذلك قدم استقالته في 25 آب 1929، وجاء فيها ((اتشرف بأن أجرأ على تذكير جلالتكم أنه، عندما بلغت بالرغبة الملكية في تأليف، وزارة تخلف وزارة عبد المحسن بك المستقيلة، كانت البلاد تعاني أزمة وزارية شديدة أثر انقطاع المفاوضات مع الحليفة، وان الباعث الذي حمل جلالتكم على تأليف وزارة إبقاء البلاد من دون حكومة تقوم بإدارة شؤونها، وقد تقدمت ملبياً رغبة جلالتكم لتأليف الوزارة الحالية التي تحملت مسؤولية الحكومة أربعة أشهر، بعد أن تحققت عدم رغبة عبد المحسن بك في الاستمرار على العمل. أما الآن، وقد زالت تلك الموانع، فاني أرى أن المهمة التي تألفت الوزارة الحالية أجلها قد انتهت، ولذلك اتيت مسرعا لتقديم استقالتي راجيا من جلالة مولاي التفضل بقبوله...)) (الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، 1965، صفحة 243).

ثالثا: الوزارة السعدونية الرابعة (19 أيلول 1929 و انتحاره في 13 تشرين الثاني 1929):

نظراً لما يتمتع به عبد المحسن السعدون من حنكة سياسية وقدرة على إدارة البلاد وثقة الملك اعاد الأخير تكليفه لتشكيل حكومة جديدة تخلف حكومة توفيق السويدي، وقد رفض السعدون في بداية الامر تشكيل الوزارة الا انه وافق فيما بعد، شكل السعدون وزارته الرابعة في 19 أيلول 1929، وقدم منهاجها إلى مجلس النواب لمناقشته، وما أن اطلعت المعارضة الوطنية في مجلس النواب على منهاج الوزارة، انتقدته المعارضة بشدة لأن المنهاج لم يتضمن أي جديد ولم يقف ضد المعاهدة الجديدة، زادت هذه الخلافات بين السعدون والنواب وتأزم الوضع ولما شعر السعدون بحراجة الموقف وعدم سير الأمور بالشكل الذي يراه مناسباً له وبعد أن يئس من أقناع النواب الموافقة على منهاج وزارته دب اليأس فيه واعتبر نفسه عاجزاً عن اتخاذ أي قرار يجعله في موقف من هذه الاحداث، قرر الانتحار واقدم على هذا العمل في 30 تشرين الثاني 1929 (زميزم، 1990، صفحة 126).

واجه السعدون سلطة انتداب اجنبية متصلبة، وملكاً متحذراً شكوكاً، وساسة من كل صنف ولون، وشعبا فرحاً بدولته الجديدة، متطلعاً إلى الاستقلال الكامل فلما طعن في وطنيته اعتباطا، وأتهم في اخلاصه تجنباً، كان الامر عنده كارثة لا تحتمل فعمد إلى انهاء حياته، ولا شك أن انتحار السعدون وهو في رئاسة الوزارة كان له أثاره المختلفة على كل من الشعب والملك وسلطة الانتداب (صفوة، 1983، الصفحات 60-61)، لكن الواقع السياسي استمر بديمومته وكلف الملك ناجي السويدي* (الجوال، 2013، الصفحات 183-5/18) بتشكيل الحكومة على

---

* ناجي السويدي: من مواليد 1882م في بغداد، تخرج من كلية الحقوق في استانبول، تسلم مناصب عديدة أهمها والياً لولاية حلب أبان الحكم العثماني، عضو في المجلس التأسيس العراقي لعام 1924م، عضو مجلس النواب لعدة دورات، خلف عبد المحسن السعدون في رئاسة حزب التقدم بعد انتحاره، عهد اليه الملك فيصل الأول بتشكيل الوزارة في 18 تشرين الثاني 1929 واستقال في 1929 آذار 1930 ، وقد تسنم عدت مناصب وزارية في

الرغم من أن مهمة التكليف لم تكن طريقاً سهلاً الا أن ناجي السويدي قبل التكليف وشكل حكومته في 18 تشرين الثاني 1929.

رابعا: وزارة ناجي السويدي (18 تشرين الثاني 1929 – واستقال 19 آذار 1930):

اكد ناجي السويدي للملك فيصل الاول ولمجلس النواب أنه سيتبنى مواقف السعدون وسياسته وبرامجه واهمها الدخول في مفاوضات مع دار الاعتماد البريطاني لعقد معاهدة جديدة، لكن اصطدام بالمعارضة القوية التي رفضت المعاهدة، اما الامر المهم الذي عجل بالاستقالة هو نقضه للعهد الذي قطعه للبريطانيين في عدم المساس باعداد الموظفين البريطانيين، إذ أراد أن يقلل من اعدادهم في العراق، فرفض المندوب السامي ذلك، وعند هذه النقطة بدأ العد التنازلي لأيامه في السلطة، وكذلك أمر أخر عجل في استقالة الوزارة هو اتخاذه قرار بتعطيل الصحف المعارضة دون أي مبرر ولهذه الأسباب قدم استقالته إلى الملك في 9 آذار 1930، وبعد يومين وافق الملك، يعد كتاب الاستقالة الذي قدمه ناجي السويدي للملك أطول كتاب استقالة قدمه رئيس وزراء عراقي طيلة العهد الملكي، إذ أرسل شكوى إلى لندن في اليوم الذي وافق فيه الملك على الاستقالة، تحدث فيها عن مسألة تقليل الموظفين البريطانيين، ووعود بريطانيا في أن يأخذ العراقيين طريقهم لإدارة شؤون البلاد (الحسني س.، 1992، الصفحات 133-134).

وقد جاء في كتاب الاستقالة شرح الأسباب التي أدت إلى هذا الامر نوجزها بما يأتي سيدي صاحب الجلالة ((.... الا ان الوزارة كادت تشرع في العمل حتى صادفت وجابهت مشاكل عديدة مما جعل رئيسها المرحوم عبد المحسن يشعر بيأس عظيم حمله على الانتحار، وعندما صدرت إرادة جلالتكم بتأليف الوزارة الحاضرة لبيت انا وزملائي، وكلنا من أعضاء الوزارة السابقة نداء جلالتكم حالاً رغبة منا في تسكين الخواطر وقد بسطنا لجلالتكم موقف الوزارة بالنسبة إلى الحالة السائدة آنذاك، وعرضنا أننا عازمون على تطبيق منهاج الوزارة السابقة بالنظر لما تقدم من المعروضات، لا يسع الوزارة أن تستمر على تحمل المسؤولية تحت هذه الشروط، وعليه أتقدم إلى جلالتكم برجاء أعفائي منها والتفضل بقبول استقالتي...)) (الحسني ع.، تاريخ العراق السياسي الحديث، 2008، الصفحات 77-81).

المبحث الرابع: أسباب استقالة وزارتي نوري السعيد (23 آذار 1931 ولغاية 27 تشرين الأول 1932):

أولا: الوزارة السعيدية الأولى (23 آذار 1930 واستقالة 19 تشرين الأول 1931):

يبدو أن الملك فيصل الاول فضل هذه المرة العودة لأختيار من قاتل معه في الثورة العربية الكبرى فوقع الأختيار على نوري السعيد* (المطبعي، 1990، صفحة 237)، فشكل وزارته

الحكومات اللاحقة، سجن ونفي، في 17 آب 1942م توفي في منفاه في ساليبوري في جنوب افريقيا، في 3 كانون الأول 1949 وصل جثمانه إلى بغداد وشيع باحتفال رسمي مهيب، ودفن في جامع الشيخ معروف .

* نوري السعيد (1888-1958) ولد في بغداد، هو نوري سعيد صالح ابن الملة طه، وينتسب إلى عشيرة (القرةغولي) تقلد العديد من الوزارات، ونائباً في البرلمان في العديد من الدورات، كما تقلد رئاسة الوزارة في

في 23 آذار 1930 تمكن نوري المدعوم من قبل البلاط، بعد أن نظم عمله بشكل جيد، مستعيناً بحزب العهد الذي أنشأه أن يجري انتخابات مهمة جديدة بغية ضمان وصول مجلس جديد يضم أغلبية تدعم تأييد عقد المعاهدة وتصديقها (الجعفري، 2000، صفحة 145).

وقد استطاع نوري السعيد بحنكته السياسية تمرير المعاهدة في 30 حزيران 1930 وقع نوري وسير همفريز المندوب السامي على معاهدة كانت ستؤدي إلى نهاية رسمية للانتداب، وعند الإعلان عنها رفضتها القوى الوطنية المعارضة، وانتقدتها الصحف (الامين، 2001، صفحة 59)، وفي معرض الأسباب الموجبة لابرام معاهدة 1930، أوضح نوري السعيد: ((أن البلاد بالنظر إلى مركزها الجغرافي لا بد لها، بخاصة في مرحلتها الحاضرة، أن تستند إلى محالفة دولة قوية تتمكن من أن تتدرج في تعزيز قواها وترقية مواردها من دون أن تتعرض لأخطار الطامعين)) (الأمير، 2002، صفحة 45). وهكذا كان التحالف مع بريطانيا مبعثاً لاطمئنان نوري السعيد على امن وسلامة العراق، وهو القائل ((لست قلقاً بشأن القضايا العالمية مهما كانت خطورتها لأن سبيلنا قررناه، وهو الوقوف الى جانب بريطانيا العظمى))، وبرزت عدة أسباب عجلة في استقالة نوري السعيد الأولى نوجزها بالتالي:

1- طالبت المعارضة عموماً وخصوصاً في منطقة الفرات الأوسط وقدمت مذكرات إلى الملك فيصل الاول أثناء زيارته تطالب فيها:
   أ- حل المجلس النيابي وانتخاب مجلس تثق به الأمة.
   ب- تعديل معاهدة 30 حزيران 1930 تعديلاً يضمن للأمة حقوقها.
   ج- منح الحريات الدستورية للشعب.
2- مصادقة الملك فيصل الاول على قرار المجلس النيابي (لائحة رسوم البلديات) وقد أثرت هذه القضية تأثيراً سلبياً على الناس وقوبلت بالاستنكار والتظاهر، يذكر أن الوضع الاقتصادي آنذاك كان متردياً مما سبب اضراباً لم تشهده بغداد احتجاجا على لائحة رسوم البلديات شل الحياة بكل جوانبها كذلك شمل الاضطراب جميع المدن العراقية، وقد تخلل هذه الاضطرابات في بعض المدن مظاهر مسلحة من قبل الحكومة وخصوصاً في البصرة والناصرية والسماوة والديوانية أدت إلى سقوط قتلى وجرحى، وأيضاً تم اعتقال عدد كبير من المواطنين وغلق الصحف الوطنية.
3- قدم وزير الداخلية استقالته و كذلك فعل رئيس مجلس النواب، وسبب هذه الأمور والخلافات السياسية قدم استقالته إلى الملك في 19 تشرين الأول 1931 (الاحداث، 2010)، وقد جاء فيها:

((بالنظر لأستقالة بعض الزملاء بسبب ما حصل من سوء تفاهم، فقد بذلت أقصى ما يمكن من الجهود لأزالة هذا الخلاف، غير أن مساعيه لم تأت بنتيجة، لهذا أراني مضطراً إلى أن

القطر (14) مرة في عهد فيصل الأول وأبنه غازي وحفيده فيصل الثاني، انحاز نوري السعيد إلى بريطانيا انحيازاً تاماً، وكان منفذ سياستها الأولى في المنطقة، ففي تموز 1958 اطيح بالحكم الملكي، فاطاح به الشعب في اليوم الثاني من الثورة، وكان ذا تأثير على السياسات الإقليمية في الشرق الأوسط.

أرفع إلى سدتكم الملكية استقالتي من رئاسة الحكومة، أملاً أن تكون هذه الاستقالة سبباً للم الشعب، وعاملاً على التكاتف والتآزر)) (الحسني ع.، تاريخ الوزارات العراقية، 1966، صفحة 156).

ثانيا: الوزارة السعيدية الثانية (11 تشرين الأول 1931 واستقالة 27 تشرين الأول 1932):

على الرغم من قبول استقالة نوري السعيد الا أن الملك فيصل الاول أعاد تكليفه بتشكيل حكومة جديدة أبصرت النور في 19 تشرين الأول 1931، وكان من أبرز اعمال حكومة السعيد الثانية دخول العراق عصبة الأمم في 2 تشرين الأول 1932، إذ حصل العراق في حكومته على الاعتراف الدولي والاستقلال، فقد لعب نوري السعيد دوراً كبيراً في عقد هذه المعاهدة والتصديق عليها لأنه كان مؤهلاً منذ البداية لذلك، فأختيار الملك فيصل الاول له رئيساً للوزراء كان دليلاً على ثقة الملك وأعجابه به (البرقاوي، 1980، صفحة 173).

كانت المادة الرئيسة التي تضمنها منهاج وزارة نوري السعيد الثانية، السعي في أدخال العراق عضواً في عصبة الأمم، وبعد أن تم هذا القبول كما مر ذكره، وبما أن اللوائح الدستورية تحتم أن بعد كل حدث مهم أن تستقيل الوزارة، وعلى الرغم أن استقالة السعيد جاءت بناءً على طلبه كما جاء في كتابه الموجه إلى الملك الذي سيتم ذكره لاحقاً، إلا أن الحقيقة غير ذلك، إذ لم يعد نوري السعيد متلهفاً لأطالة أمر رئاسته للوزارة لأن مركزه القوي في البرلمان، قد تعرض للهجوم الشديد من خارج البرلمان، على يد حزب الآخاء والحزب الوطني، ذلك لأن صحافة هذين الحزبين أخذت تهاجم بصفة متكررة الوزارة القائمة وتستنكر المعاهدة البريطانية (لونكريك، 1988، صفحة 377).

تقدم نوري السعيد بكتاب استقالة وزارته إلى الملك فيصل الأول في 27 تشرين الأول 1932، وفي الأول من تشرين الثاني من العام نفسه جاء موعد أفتتاح مجلس النواب في اجتماعه الثالث من دورته الانتخابية الثالثة، فأعربت السفارة البريطانية في العراق عن رغبتها في أن يتم هذا الافتتاح على يد وزارة نوري السعيد الثانية المستقيلة، ليعرض فيه نوري السعيد نتائج الأعمال الكبيرة التي انجزتها وزارته، ومنها دخول العراق عضواً في عصبة الأمم، وفي حينه لم تكن الوزارة الجديدة قد تشكلت من ناحية أخرى لاحظ الملك فيصل الاول أن وزارتي نوري السعيد الأولى والثانية قد تعرضتا إلى الانتقادات القاسية والطعون اللاذعة، فرأى أنه لا بد من اجراء تعديلات جديدة في سياسة الدولة، بعدما انتهت مهمة نوري السعيد بدخول العراق في عصبة الأمم، لاجل اشعار الرأي العام السياسي والشعبي أن العراق قد أنتقل من عهد إلى عهد، لاسيما وأن نوري السعيد كان قد أصابه الغرور السياسي، إذ أصبح يرى نفسه أنه هو الشخص الذي يمكنه إدارة دفة الحكم في العراق دون غيره من السياسيين العراقيين الآخرين، لذلك رفع نوري السعيد كتاب استقالته إلى الملك فيصل الاول في 27 تشرين الأول 1932 وجاء فيه (رحيم، 2023، الصفحات 246-247) ((لقد مضي على الوزارة سنتان ونصف تمكنت من خلالها من معالجة أمور حيوية كان لها أثرها في تقدم البلاد، وإعمارها، وفي النهاية دخولنا في عصبة الأمم، على أساس المساواة التامة مع جميع الدول الممثلة فيها، أن هذه النتائج الجسيمة، وخاصة تعزيز كيان المملكة، ونيلها استقلالها التام في برهة وجيزة، ما كان ليتم لولا الارشادات الثمينة والجهود

العظيمة الحكيمة المتأدية التي بذلتموها، لذلك أرى من واجبي، بعد أن اتمت المهمة التي تفضلتم بها يا مولاي وعهدتهم بها إلي أن أتقدم بكل اخلاص واجلال راجيا من جلالتكم قبول استقالتي شاكراً في نفس الوقت ما لقيته وزملائي من عطف ومؤازرة في معالجة الأمور التي مرت علينا في مختلف الظروف....)) (الحسني ع.، تاريخ الوزارات العراقية، 1965، الصفحات 197-198).

الخاتمة:

يتضح ان استقالة رؤساء الوزراء في أثناء المدة 1921-1932 لم تكن ناتجة عن سبب واحد بل جاءت نتيجة تداخل عوامل سياسية ودستورية وادارية، الى جانب تأثير التدخل البريطاني والصراعات بين القوى السياسية والنخب الحاكمة، كما أدت الخلافات مع الملك فيصل الاول وتباين المواقف بشأن القضايا الوطنية والضغوط الداخلية والخارجية، دوراً بارزاً في انهاء العديد من الوزارات في أثناء تلك المرحلة، وقد عكست هذه الاستقالات طبيعة النظام السياسي في سنوات تأسيس الدولة العراقية، التي اتسمت بعدم الاستقرار وكثرة التغيرات الوزارية في ظل السعي الى بناء مؤسسات الدولة وترسيخ الحكم الملكي، ومن ثمَّ فإنَّ دراسة اسباب استقالة رؤساء الوزراء تُسهم في فهم التطورات السياسية التي شهدها العراق في بدايات عهده الملكي ، وتوضح التحديات التي واجهت الحكومات في تلك المرحلة التاريخية المهمة.

ورغم تعدد العوامل التي أسهمت في تقديم رؤساء الوزراء استقالتهم الا أن أهم العوامل التي شكلت المتغير الأكثر تأثيراً هي ما يأتي:

1- التدخل البريطاني من خلال تدخل المندوب السامي في تفاصيل الإدارة، والجيش والمالية، وهذا التدخل سبب الكثير من التقاطعات بين رؤساء الوزارات وبين سلطة المندوب السامي.
2- الصراع على السلطة والتنافس بين الأقطاب السياسيين (نوري السعيد، ياسين الهاشمي، وعبد المحسن السعدون ، وجعفر العسكري) زائداً الولاءات المتغيرة داخل البرلمان، إذ تعد الاستقالة حلاً جذرياً للتحديات التي تواجه رؤساء الوزارات، وأيضاً تعتبر الاستقالة لنزع فتيل أزمة بين الفرقاء المتصارعين.
3- موقف الملك فيصل الاول كان الملك فيصل الأول يغير الوزارات أحياناً لامتصاص الغضب الشعبي أو لمناورة البريطانيين عند وصول المفاوضات إلى طريق مسدود، إذ أن تتبع الأحداث التي رافقت استقالة بعض رؤساء الوزارات يدلنا على أن الاصبع الملكي كان وراء تحققها، فالاستقالة لم تكن رغبة ذاتية من رئيس الوزراء، بل نتيجة رغبة ملكية من خلال تصريح أو تلميح من الملك أو امتناع الملك عن توقيع الارادات الملكية، وتصديق القرارات أو معارضة الملك لسياسة الوزارة.
4- المعاهدات البريطانية كانت السبب الرئيسي، حيث كان رؤساء الوزارات يقعون بين مطرقة المطالب الشعبية والوطنية بالاستقلال الكامل وسندان الضغوط البريطانية.

قائمة المصادر:

1- الادهمي. محمد مظفر. (2009). العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني 1920-1932. بغداد: مكتبة الذاكرة.

2- الأمير. ليلى ياسين حسين. (2002). نوري السعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية-العربية 1946-1958. بغداد: مكتبة اليقظة العربية.
3- الامين. مظفر عبد الله. (2001). جماعة الأهالي منشؤها، عقيدتها، ودورها في السياسة العراقية 1932-1946. (ط1) بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
4- البديري. مهند كاظم رشيد. (2011). الجيش العراقي تطوره وأثره السياسي 1941-1958. رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة.
5- البرقاوي. احمد رفيق. (1980). العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922-1932. بغداد: دار الرشيد للنشر.
6- البزاز. عبد الرحمن. (1954). محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال. معهد الدراسات العربية العالمية، جامعة الدول العربية.
7- بصري. مير. (2005). اعلام السياسة في العراق الحديث (ج1، ط1). لندن: دار الحكمة.
8- تريب. تشارلز. (2006). صفحات من تاريخ العراق (ط1). (ترجمة: زينة جابر ادريس، المترجمون) بيروت: الدار العربية للعلوم.
9- الجعفري. محمد حمدي. (2000). بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914-1958 (ط1). بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية).
10- الجوال. خالد أحمد. (2013). موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي (من 1920 إلى 1958) (ط1). بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
11- الحسني. سليم. (1992). رؤساء العراق 1920-1958م ((دراسة في اتجاهات الحكم)) (ط1). لندن: دار الحكمة.
12- الحسني. عبد الرزاق. (1965). تاريخ الوزارات العراقية (ج1 و2، ط3). لبنان: طبعة العرفان.
13- الحسني. عبد الرزاق. (1992). احداث عاصرتها (ط1، ج1). بيروت: دار الرافدين.
14- الحسني. عبد الرزاق. (1992). الثورة العراقية الكبرى. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
15- الحسني. عبد الرزاق. (2008). تاريخ العراق السياسي الحديث (ج3، ط7). بيروت: الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع.
16- رحيم. امجد خضير. (2023). المجالس النيابية العراقية في العهد الملكي 1925-1933 (مسوغات التشكيل واسباب الحل). مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، 30 العدد (5) (الجزء الأول).
17- الريحاني. أمين. (2021). فيصل الأول رحلات وتاريخ. المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي.
18- زكي. مأمون أمين. (2011). ازدهار العراق تحت الحكم الملكي 1921-1958 دراسة تاريخية، سياسية، اجتماعية، مقارنة (ط1). لندن: دار الحكمة.
19- زميزم. سعيد رشيد مجيد. (1990). رجال العراق والاحتلال البريطاني (ج1، ط1). بغداد: مكتبة الفتال.
20- سلغليت. بيتر. (2019). بريطانيا في العراق صناعة ملك ودولة (ط1). (ترجمة: عبد الاله النعيمي، المترجمون) لندن: دار المدى.

21- السمر. عمار علي. (2012). شمال العراق 1958-1975 دراسة سياسية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
22- السويدي. توفيق. (2010). مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية. بيروت: (ط1) المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
23- شاكر. محمود. (1992). التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر بلاد العراق 1924-1991. بيروت: المكتب الإسلامي.
24- صفوة. نجدة فتحي. (1983). خواطر واحاديث في التاريخ (ط1). بغداد: مطبعة اشبيلية الحديثة.
25- الطائي. سفانة هزاع إسماعيل حمودي. (2002). الموصل في سنوات الانتداب البريطاني 1921-1932. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية الآداب.
26- طربين. أحمد. (2007). تاريخ المشرق العربي المعاصر. دمشق: منشورات جامعة دمشق.
27- العامري. راهي مزهر. (2011). وزراء المعارف في العراق 1920-1958 (ط1)، ج1. بغداد: البلورة.
28- العامري. راهي مزهر. (2014). وزراء المعارف في العراق 1921-1968 (ط2). دمشق: طباعة الامل الجديدة.
29- عبد الرزاق الحسني. (1966). تاريخ الوزارات العراقية (ج3، ط3). لبنان: مطبعة العرفان.
30- عبد اللطيف. عبد المجيد كامل. (1990). دور فيصل الأول في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921-1933. اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية التربية.
31- عبد الله. لطفي جعفر فرج. (1988). عبد المحسن السعدون دوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر (ط2). بغداد: مكتبة اليقظة العربية.
32- العراق في الوثائق البريطانية. (1989). العراق في الوثائق البريطانية 1905-1930 (ط1)، ترجمة: فؤاد قزانجي. بغداد: دار المأمون للترجمة والنشر.
33- العراق وقائع الاحداث. (2010). العراق وقائع الأحداث 1914-1958 (ط2). بغداد: قسم المعلومات والتوثيق.
34- العكيدي. بشار فتحي جاسم. (2011). صراع النفوذ البريطاني الامريكي في العراق 1939-1958 دراسة تاريخية سياسية. عمان: دار غيدان للنشر والتوزيع.
35- العمري. خيري أمين. (2008). الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد 1921-1958. (ط1) بيروت: الدار العربية للموسوعات.
36- الغطاء. علي كاشف. (1988). سعد صالح في مواقفه الوطنية 1920-1950. بغداد: مطبعة الراية.
37- كورية. يعقوب يوسف. (1995). انجليز في حياة فيصل الأول. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
38- كوكس. برسي ، دوبس. هنري. (1951). صفحة من تاريخ العراق الحديث من سنة 1914 إلى سنة 1926 تكوين الحكم الوطني في العراق (ط1). (ترجمة: بشير فرجو، المترجمون) الموصل: مطبعة الاتحاد الجديد.
39- لحمر. نجيب ، و زلاص. عائشة. (2016). السياسة البريطانية في العراق 1920-1958. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة العربي التبسي - تبسة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.

40- لونكريك. ستيفن همسلي. (1988). العراق الحديث من سنة 1900 إلى سنة 1950 تاريخي سياسي، اجتماعي، واقتصادي (ج1، ط1). (ترجمة: سليم طه التكريتي، المترجمون) بغداد: منشورات الفجر.

41- محمد. علاء جاسم. (1987). جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام 1936 (ط1). بغداد: مطبعة اليقظة العربية.

42- محمد. علاء جاسم. (1990). الملك فيصل الأول حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية والعراق 1883-1933. (ط1) بغداد: مكتبة اليقظة العربية .

43- المس بيل. (2003). العراق في رسائل المس بيل 1917-1926 (ط1). (ترجمة جعفر الخياط، المترجمون) بيروت: الدار العربية للموسوعات.

44- المطبعي. حميد. (1990). موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين (ج1، ط1). بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

45- المعاهدة العراقية الانكليزية. (1926). مصر: المطبعة العربية.

46- معاهدة. (1930). معاهدة بين الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى والعراق. بغداد: طبع في مطبعة الحكومة.

47- النفيسي. عبد الله. (1973). دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث. بيروت: منشورات دار مكة المكرمة.

48- الورد. باقر أمين. (1984). بغداد خلفاؤها، ولاتها، ملوكها، رؤساؤها منذ تأسيسها عام 145هـ (762م) إلى عام 1404هـ(984م) . بغداد: دار القادسية للطباعة.

References

1. Al-Adhami, Muhammad Muzaffar. (2009). Iraq: The Establishment of the Monarchy and its Parliamentary Experience under the British Mandate, 1920-1932. Baghdad: Al-Dhakira Library.
2. Al-Amir, Layla Yassin Hussein. (2002). Nuri al-Said and his Role in the Baghdad Pact and its Impact on Iraqi-Arab Relations, 1946-1958. Baghdad: Al-Yaqza al-Arabiya Library.
3. Al-Amin, Muzaffar Abdullah. (2001). The Ahali Group: Its Origins, Ideology, and Role in Iraqi Politics, 1932-1946. (1st ed.) Beirut: The Arab Foundation for Studies and Publishing.
4. Al-Budairi, Muhannad Kadhim Rashid. (2011). The Iraqi Army: Its Development and Political Impact, 1941-1958. Unpublished Master's Thesis, College of Arts, University of Kufa.
5. Al-Barqawi, Ahmad Rafiq. (1980). Political Relations between Iraq and Britain 1922-1932. Baghdad: Dar al-Rashid Publishing.
6- Al-Bazzaz, Abdul Rahman. (1954). Lectures on Iraq from Occupation to Independence. Institute of Arab World Studies, League of Arab States.
7- Basri, Mir. (2005). Political Figures in Modern Iraq (Vol. 1, 1st ed.). London: Dar al-Hikma.

8- Tripp, Charles. (2006). Pages from the History of Iraq (1st ed.). (Translated by: Zeina Jaber Idris, Translators). Beirut: Arab House for Sciences.

9- Al-Jaafari, Muhammad Hamdi. (2000). Britain and Iraq: An Era of Conflict 1914-1958 (1st ed.). Baghdad: General Cultural Affairs House (Arab Horizons).

10- Al-Jawwal, Khalid Ahmad. (2013). Encyclopedia of Prominent Politicians of Royal Iraq (1920-1958) (1st ed.). Baghdad: General Cultural Affairs House.

11. Al-Hassani, Salim. (1992). Presidents of Iraq 1920-1958 (A Study in Governance Trends) (1st ed.). London: Dar al-Hikma.

12. Al-Hassani, Abdul-Razzaq. (1965). History of Iraqi Ministries (Vol. 1 & 2, 3rd ed.). Lebanon: Al-Irfan Press.

13. Al-Hassani, Abdul-Razzaq. (1992). Events I Witnessed (1st ed., Vol. 1). Beirut: Dar al-Rafidain.

14. Al-Hassani, Abdul-Razzaq. (1992). The Great Iraqi Revolution. Baghdad: General Cultural Affairs House.

15. Al-Hassani, Abdul-Razzaq. (2008). Modern Iraqi Political History (Vol. 3, 7th ed.). Beirut: Al-Rafidain for Printing, Publishing and Distribution.

16. Rahim, Amjad Khudair. (2023). Iraqi Parliamentary Councils in the Monarchy Era 1925-1933 (Justifications for Formation and Reasons for Dissolution). Tikrit University Journal of Humanities, Issue 30, No. 5 (Part 1).

17- Al-Rihani, Amin. (2021). Faisal I: Travels and History. United Kingdom: Hindawi Foundation.

18- Zaki, Mamoun Amin. (2011). The Flourishing of Iraq Under the Monarchy 1921-1958: A Historical, Political, and Social Study (1st ed.). London: Dar Al-Hikma.

19- Zamzam, Saeed Rashid Majeed. (1990). Men of Iraq and the British Occupation (Vol. 1, 1st ed.). Baghdad: Al-Fattal Library.

20- Sluglett, Peter. (2019). Britain in Iraq: The Making of a King and a State (1st ed.). (Translated by: Abdul-Ilah Al-Nuaimi, Translators). London: Dar Al-Mada.

21. Al-Samar, Ammar Ali. (2012). Northern Iraq 1958-1975: A Political Study. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.

22. Al-Suwaidi, Tawfiq. (2010). My Memoirs: Half a Century of Iraqi History and the Arab Cause. Beirut: (1st ed.) Arab Foundation for Studies and Publishing.

23. Shaker, Mahmoud. (1992). Islamic History: Contemporary History of Iraq 1924-1991. Beirut: Islamic Bureau.

24. Safwat, Najdat Fathi. (1983). Thoughts and Conversations on History (1st ed.). Baghdad: Modern Seville Press.

25. Al-Ta'i, Safana Hazza' Ismail Hammoudi. (2002). Mosul During the Years of the British Mandate 1921-1932. Unpublished Master's Thesis, University of Mosul, College of Arts.

26. Tarabin, Ahmed. (2007). Contemporary History of the Arab East. Damascus: Damascus University Publications.

27- Al-Amiri, Rahi Mazhar. (2011). Ministers of Education in Iraq 1920-1958 (1st ed.), Vol. 1. Baghdad: Al-Baloura.

28- Al-Amiri, Rahi Mazhar. (2014). Ministers of Education in Iraq 1921-1968 (2nd ed.). Damascus: Al-Amal Al-Jadeeda Press.

29- Abdul-Razzaq Al-Hassani. (1966). History of Iraqi Ministries (Vol. 3, 3rd ed.). Lebanon: Al-Irfan Press.

30- Abdul-Latif, Abdul-Majid Kamil. (1990). The Role of Faisal I in Establishing the Modern Iraqi State 1921-1933. PhD dissertation, Al-Mustansiriya University, College of Education.

31- Abdullah, Lutfi Jaafar Faraj. (1988). Abdul-Muhsin Al-Saadoun: His Role in Contemporary Iraqi Political History (2nd ed.). Baghdad: Al-Yaqza Al-Arabiya Library.

32. Iraq in British Documents (1989). Iraq in British Documents 1905-1930 (1st ed.). Translated by Fouad Qazanji. Baghdad: Dar Al-Ma'mun for Translation and Publishing.

33. Iraq: A Chronicle of Events (2010). Iraq: A Chronicle of Events 1914-1958 (2nd ed.). Baghdad: Information and Documentation Department.

34. Al-Ukaidi, Bashar Fathi Jassim (2011). The British-American Influence Struggle in Iraq 1939-1958: A Historical and Political Study. Amman: Dar Ghaidan for Publishing and Distribution.

35. Al-Omari, Khairi Amin (2008). The Conflict Between the Royal Court and Nuri al-Said 1921-1958 (1st ed.). Beirut: Arab House for Encyclopedias.

36. Al-Ghita', Ali Kashif (1988). Saad Saleh and His National Stances 1920-1950. Baghdad: Al-Rayah Press.

37. Koriya, Yaqoub Yousef. (1995). The English in the Life of Faisal I. Amman: Al-Ahliya for Publishing and Distribution.

38. Cox, Percy, and Dobbs, Henry. (1951). A Page from the History of Modern Iraq from 1914 to 1926: The Formation of National Rule in Iraq (1st ed.). (Translated by Bashir Farjou, Translators). Mosul: Al-Ittihad Al-Jadeed Press.

39. Lahmar, Najib, and Zalas, Aisha. (2016). British Policy in Iraq 1920-1958. Unpublished Master's Thesis, Larbi Tebessi University - Tebessa, Faculty of Humanities and Social Sciences.

40. Longrigg, Stephen Hemsley. (1988). Modern Iraq from 1900 to 1950: A Historical, Political, Social, and Economic Perspective (Vol. 1, 1st ed.). (Translated by Salim Taha Al-Tikriti, Translators). Baghdad: Al-Fajr Publications.

41. Muhammad Alaa Jassim. (1987). Jaafar al-Askari and His Political and Military Role in the History of Iraq until 1936 (1st ed.). Baghdad: Al-Yaqza al-Arabiya Press.

42. Muhammad Alaa Jassim. (1990). King Faisal I: His Life and Political Role in the Arab Revolt, Syria, and Iraq 1883-1933 (1st ed.). Baghdad: Al-Yaqza al-Arabiya Library.

43. Miss Bell. (2003). Iraq in the Letters of Miss Bell 1917-1926 (1st ed.). (Translated by Jaafar al-Khayyat, Translators). Beirut: Arab House for Encyclopedias.

44. Al-Matba'i, Hamid. (1990). Encyclopedia of Iraqi Figures in the Twentieth Century (Vol. 1, 1st ed.). Baghdad: General Cultural Affairs House.

45. The Anglo-Iraqi Treaty (1926). Egypt: Arab Press.

46. Treaty (1930). Treaty between the United States of America, Great Britain, and Iraq. Baghdad: Printed at the Government Press.

47- Al-Nafisi, Abdullah. (1973). The Role of the Shiites in the Development of Modern Iraqi Politics. Beirut: Dar Makkah Al-Mukarramah Publications.

48- Al-Ward, Baqir Amin. (1984). Baghdad: Its Caliphs, Governors, Kings, and Presidents from its Founding in 145 AH (762 CE) to 1404 AH (984 CE). Baghdad: Dar Al-Qadisiyah Printing House.

Reasons for the Resignation of Iraqi Prime Ministers During the Monarchy (1921-1932)(A Historical Study)

Lect .Abdul Hamid Shindi Awan

Baghdad Governorate Education Directorate, Rusafa 3

Ministry of Education

abdulhameed.sh.awan.@gmail.com

Keywords: Resignation, ministry, treaty, balance, political class, opposition

Summary:

The period following the end of World War I in 1918 was marked by momentous events in modern Iraqi history, including the 1920 Revolution, a response to British oppression of the Iraqi people. As a result, the first provisional Iraqi government was formed, which later proclaimed the establishment of the new Kingdom of Iraq and installed Prince Faisal as its king in 1921. The reign of King Faisal I (1921-1933) was characterized by political instability and frequent resignations of prime ministers. This period saw the formation of thirteen cabinets, excluding the first provisional cabinet of Naqib, which lasted only about eleven years. These resignations stemmed from a three-way struggle between the aspirations of the nationalist movement for independence, British interests (the Mandate authorities), and King Faisal's vision of maintaining a balance. The king pursued a specific policy of balancing the ruling Iraqi politicians with the opposition, sometimes bringing opposition figures closer and at other times distancing them.